

(المسألة ٤٧) : اذا كان مجتهداً: احدهما اعلم في احكام العبادات والآخر اعلم في المعاملات، فالاحوط تبعيضاً للتقليد. وكذا اذا كان احدهما اعلم في بعض العبادات مثلاً والآخر، في البعض الآخر.

ايضاح

المسألة اختصت ببيان حكم التقليد في افتراض كون كل من المجتهدين اعلم في عرصه دون آخر (اعلم عرصه اى). ورأى الماتن بالاحتياط مبنى على احتياطه في اصل مسألة التقليد من الاعلم وعليه فمن افقى في الاصيل بالوجوب يفتقى هنا ايضاً به و من فضل - كما قد عرفت - يفضل هنا ايضاً كذلك وهكذا.

النقد والتحقيق

كان المسألة ليست بالسذاجة التي يؤتى بها المتن! من باب المثال لو كان صاحب رأى و فضل في مسألة خاصة اعلم من كل من سواه من المجتهدين و هكذا كانوا افراداً متعددة كثيرة كمأة شخص مثلاً فهل يتلزمون بالتبعيضاً على وجه قلد شخص واحد من عشرات المجتهدين؟! قد يتراى الى الذهن ان ذلك مقتضى مبناهم في التقليد من كونه طريراً ميسراً الى الواقع و الحجة! ولا وجه لاستبعاد ذلك اصلاً!

هذا ولكن قد يقال: ان المجتهد المفترض في التقليد من صدق عليه مثل «الفقيه» و «العارف بالاحكام» و لا تصدق هذه العناوين الا على من كان صاحب رأى و اجتهاد في مقدار معظم او معتد به من فصول الفقه و احكام الشريعة. فتأمل. و عليه فالافتراض المشار اليه خارج من نطاق المتن و أنظارهم و آرائهم. نعم لو اطمئن مكلف من رأى شخص مجتهد من باب خاص على وجه لم يطمئن بمثله من آراء غيره فيه^١ فعليه اتباع رأيه لكن هذا ليس من التقليد المصطلح الفارغ من قيد افاده العلم والاطمئنان و نحوهما بل هو متابعة للاطمئنان الحاصل من رأى فلان في المسألة. فتنبه. ثم ان التبعيضاً مقيد عندنا بما اذا لم ينجر الامر فيه الى عمل ليس مطابقاً لرأى احد المجتهدين وقد ذكرنا ذلك في شرح المسألة ١٣ وان لم يتلزم به الماتن حسب تصريحه في المسألة الخامسة والستين. و من الذي يجب الالتفات اليه: ان الكلام مقصور في المرجعية العلمية المحسنة واما في افتراض ضم الزعامة و الرئاسة اليها فلها حكمها الخاص بها. ولا نتعريضه هنا كما لم ينظروا لهم اليه ايضاً هنا!

الاقتراح

اذا كان مجتهداً (او اكثر) احدهما اجود استنباطاً في بعض الاحكام و الآخر في آخر فاللازم عليه التبعيضاً في التقليد.

تبصرتان: الاولى : يعتبر في من يقلّده ان يكون صاحب قوة استنباط في مقدار يعتد به من المسائل حتى يصدق عليه مثل «الفقيه» و «العارف بالاحكام».

^١ . هذا الامر ليس سهلاً يسيراً في حق عموم المكلفين بعد كون هذا الامر يحتاج الى سعة علم وفضل!

الثانية: من اللازم عدم انجرار التبعيـض الى اتـيان العمل عـلـى وجـه لا يـكـون مـطـابـقا لـاـيـ حـجـة مـعـتـبـرـة في حـقـه.^٢

(المـسـالـة ٤٨)؛ اذا نـقـل فـتـوى المـجـتـهـد خـطـأـيـجـب عـلـيـه اـعـلـامـ من تـعـلـمـ مـنـهـ. وـكـذـا اـذـا اـخـطـأـ المـجـتـهـدـ في بـيـانـ فـتـواـهـ يـجـبـ عـلـيـهـ اـعـلـامـ.

(المـسـالـة ٥٨)؛ اذا نـقـل نـاقـلـ فـتـوى المـجـتـهـدـ لـغـيرـهـ ثـمـ تـبـدـلـ رـأـيـ المـجـتـهـدـ في تـلـكـ المـسـالـةـ لاـ يـجـبـ عـلـىـ النـاقـلـ اـعـلـامـ منـ سـمـعـ مـنـهـ الفـتـوىـ الاـولـيـ وـاـنـ كـانـ اـحـوـطـ، بـخـلـافـ ماـ اـذـا تـبـيـنـ لـهـ خـطـأـهـ فيـ النـقـلـ فـانـهـ يـجـبـ عـلـيـهـ اـعـلـامـ.

(المـسـالـة ٦٩)؛ اذا تـبـدـلـ رـأـيـ المـجـتـهـدـ هـلـ يـجـبـ عـلـيـهـ اـعـلـامـ المـقـلـدـينـ اـمـ لـاـ؟ـ فـيـهـ تـفـصـيلـ: فـانـ كـانـتـ الفـتـوىـ السـابـقـةـ موـافـقـةـ لـلـاحـتـيـاطـ فـالـظـاهـرـ عـدـمـ الـوجـوبـ وـاـنـ كـانـ مـخـالـفـةـ فـالـاحـوـطـ اـعـلـامـ بـلـ لاـ يـخـلـوـ عـنـ قـوـةـ.

ايـضـاحـ

منـ الـلـازـمـ فيـ الـبـحـثـ عـنـ مـفـادـ هـذـهـ المـسـالـةـ مـلـاحـظـةـ المـسـالـةـ ٥٨ـ وـ المـسـالـةـ ٦٩ـ وـ الـبـحـثـ عـنـ الـكـلـ فيـ مـوـقـعـ وـاـحـدـ وـنـحـنـ نـبـحـثـ عـنـ الـكـلـ هـنـاـ.

وـ الـحـاـصـلـ مـنـ مـلـاحـظـةـ مـفـادـ المـسـائـلـ الـثـلـاثـ فـيـ مـاـ يـرـتـبـطـ بـالـمـقـامـ اـمـوـرـ اـرـبـعـةـ وـهـيـ:

١. يـجـبـ عـلـىـ نـاقـلـ خـطـأـ الـاعـلـامـ (الـجـزـءـ الـاـولـ مـنـ المـسـالـةـ ٤٨ـ)؛
٢. يـجـبـ عـلـىـ المـجـتـهـدـ الـاعـلـامـ لـوـ اـخـطـأـ فـيـ نـقـلـ رـأـيـهـ (الـجـزـءـ الثـانـيـ مـنـ المـسـالـةـ ٤٨ـ)؛
٣. لـاـ يـجـبـ عـلـىـ نـاقـلـ رـأـيـهـ لـوـ تـبـدـلـ رـأـيـ المـجـتـهـدـ بـعـدـ نـقـلـهـ وـاـنـ كـانـ اـحـوـطـ (جـزـءـ مـنـ المـسـالـةـ ٥٨ـ)؛
٤. لـاـ يـجـبـ عـلـىـ المـجـتـهـدـ اـعـلـامـ عـدـولـهـ عـنـ رـأـيـهـ لـوـ كـانـ عـدـولـهـ مـنـ صـعـوبـةـ وـ اـحـتـيـاطـ إـلـىـ السـهـولـةـ وـ لـاـ فـوـجـوبـ الـاعـلـامـ لـاـ يـخـلـوـ عـنـ قـوـةـ (المـسـالـةـ ٦٩ـ).

الـتـعـالـيقـ

لـهـمـ فـيـ ذـيـلـ الـمـسـائـلـ الـثـلـاثـ تـعـالـيقـ مـتـعـدـدـةـ بـعـضـهـاـ مـحـضـ تـوـضـيـحـ مـنـ دـوـنـ انـ يـعـدـ دـلـيـلـاـ عـلـىـ اـخـتـلـافـ بـيـنـ صـاحـبـ الـتـعـلـيقـ وـ الـمـاتـنـ وـ بـعـضـهـاـ اـشـكـالـ حـاـكـ عنـ اـخـتـلـافـ الرـايـ بـيـنـ صـاحـبـهـ وـ ماـ ذـكـرـهـ الـمـاتـنـ.

فـمـنـ الـتـعـالـيقـ عـلـىـ المـسـالـةـ ٤٨ـ:

- «لاـ وجـهـ لـلـوـجـوبـ فـيـ الـمـورـدـيـنـ»؛ [!]؟
- «اـذـاـ كـانـ لـنـقـلـهـ دـخـلـ فـيـ عـدـمـ جـرـيـ المـنـقـولـ اـلـيـهـ عـلـىـ وـفـقـ وـظـيـفـتـهـ الـشـرـعـيـةـ فـالـاحـوـطـ اـعـلـامـ وـ لـاـ لـمـ يـجـبـ. وـ هـكـذـاـ الـحـالـ فـيـ مـاـ بـعـدـهـ»؛

٢. لـاحـظـ الـفـقـرـةـ الـاـخـيـرـةـ مـنـ فـقـرـاتـ الـاقـتـراـجـ فـيـ شـرـحـ الـمـسـالـةـ الـثـالـثـةـ عـشـرـةـ.